الصراع الباكستاني – الهندي حول إمارة كشمير (١٩٤٧ – ١٩٧٠)

المدرس الدكتور
رزاق كردي حسين
كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة

ملخص

اصدر البرلمان البريطاني في ١٧ تموز ١٩٤٧ قانون استقلال الهند الذي انهى الحكم البريطاني لها ، وتم تنفيذ القرار في ١٥ اب من العام نفسه . واوعزت بريطانيا بعد انسحابها الى تلك الامارات التي كانت تحكمها في الهند بأ ن تنضم اما الى الهند او الباكستان وفقا لرغبة سكانها مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الجغرافية في كل أمارة ، وتكونت تبعا لذلك دولتا الهند والباكستان،وانضمت معظم الولايات والامارات أما الى الهند أو الباكستان في تواريخ مختلفة، الا أن مهراجا ولاية جامو وكشمير لم يستطع أن يتخذ بسرعة أي قرار. وكان من الصعب تحقيق استقلال كشمير،حيث انها تعتمد اقتصاديا على الهند والباكستان.وتطورت الآحداث بعد ذلك سريعا،فندلع قتال مسلح بين الكشميرين والقوات الهندية عام ١٩٤٧ أسفر عن احتلال الهند لثلثي الولاية، ثم تدخلت ا لآمم المتحدة في النزاع وأصدر مجلس الآمن قرارا في ١٣ / ٨/ ١٩٤٨ ينص على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء لتقرير مصير الا قليم.

المقدمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية حصلت كثير من المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية على الآستقلال ومنها شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ . ثم تشكلت دولتي الهند والباكستان على اساس ديني، وأصبحت جمهورية الهند بقيادة كاستري والباكستان بقيادة محمد علي جناح.

غير أن هذا ا لآنقسام لم يكن على أساس مدروس بين الطرفين حيث برزت مشكلة كشمير التي أدت الى وقوع نزاع مسلح أكثر من مره ومازال الصراع قائم الى يومنا هذا، ومن ذلك المنطلق حاولت دراسة الآسباب لهذه المشكلة العالقة بدون حل .

تمثل كشمير أهمية إستراتيجية وعمقاً أمنياً للهند أمام الصين والباكستان، وما زالت تفاعلاتها مستمرة إلى يومنا هذا، فلقد ابتدأت هذه المشكلة بقيام انتفاضة بونش الشعبية وانضمام المهراجا، حاكم الإمارة، إلى الهند، وأعقب ذلك قيام نزاع مسلح بين الهند والباكستان ١٩٤٨–١٩٤٩، ثم أحيلت القضية إلى الأمم المتحدة لحلها، وبالفعل شكلت هيأة الأمم المتحدة في العشرين من كانون الثاني سنة (١٩٤٨م) لجنة لتقصي الحقائق بين الدولتين، وقامت اللجنة بجولات زارت خلالها الهند والباكستان، للنظرفي حل القضية الكشميرية، ومساعدة الأطراف المتنازعة على ايجاد الحلول اللازمة وبالطرق السلمية دون الرجوع إلى استخدام القوة العسكرية.

إلا أن هذه اللجنة لم تتوصل إلىأكثر من دعوة الدولتين إلى تقرير الوضع الشرعي والمستقبلي للإمارة حسب رغبات المواطنين في كشمير،أي قيام أستفتاء يحدد مصير كشمير بالآنضمام إلى الهند أوالباكستان أوالآستقلال، إلا أن الحكومة الهندية لم توافق على هذا الاقتراح، فظل الشعب الكشميري يناضل في سبيل حقه في تقرير المصير الذي ما زال يشكل هدفا أساسيا للشعب الكشميري، حيث ترفض الهند إجراء الاستفتاء الذي تطالب به باكستان لاعتقادها انه لن يكون لصالحها،وعلاوة على دراسة الآسباب فسلطنا الضوء في هذا البحث عن الحروب التي وقعت بين الدولتين والموقف الدولي من هذا الصراع .

.

الأوضاع العامة في كشمير وانضمامها إلى الهند:

منحت بريطانيا الهند استقلالها بموجب القانون الذي صدر في ١٧تموز١٩٤٧، وبذلك انتهت السيطرة البريطانية على الإمارات الهندية التي كان أمرائها يتمتعون فيها بسلطات ونفوذ واسعين وبحرية مطلقة في تصريف شؤونهم الداخلية طالما انها لا تمس الأمن العام بسوء في الهند البريطانية(١).

وعندما تم تقسيم الهند في ١٥آب١٩٤٧م إلى دولتين كان هناك ما يقارب من ٥٨٠ إمارة، بعضها لا يزيد عن إقطاعية كبيرة، وبعضها الآخر عبارة عن بلاد شاسعة تزيد مساحتها على بعض الدول، وكان الأمراء مستقلين داخل حدود إمارتهم، ولهم إداراتهم الخاصة ومحاكمهم وشرطتهم، غير أنهم كانوا مرتبطين بحكومة الهند ارتباطاً وثيقاً(٢).وعندما قسمت الهند البريطانية أصبحت تلك الإمارات مستقلة نظريا، ومنحت حق الانضمام أما إلى الهند أو إلى الباكستان، فقد خاطب الحاكم العام للهند اللورد (Montbotin)، الأمراء ونصحهم أن لا يتخذوا قرارا إلا بعد التروي والدراسة، وأبدى لهم النصيحة بضرورة الاندماج بإحدى الدولتين، فقال: ((انكم أحرار في أن تنضموا إلى الهند أو الباكستان، ولكنكم لا تستطيعون أن تتغاضوا عن الأوضاع الجغرافية لإماراتكم، ولا أن تبتعدوا عن الدولة التي تجاوركم، ولا أن تتغاضوا عن مصالح شعوبكم)) (٣).

تحتل كشمير موقعا إستراتيجيا بين وسط وجنوب آسيا حيث تشترك حدودها مع أربع دول هي الهند وباكستان وافغانستان والصين، وتبلغ مساحتها الكلية ٨٦٠٢٣ ميلا مربعا، يقسمها خط وقف إطلاق النار (خط الهدنة) عام ١٩٤٩م، ويبلغ عدد سكانها ٦ ملايين نسمة تقريبا في كشمير المحتلة و(٢,٥) مليون في كشمير الحرة إضافة إلى ١,٥ مليون لاجئ في باكستان لجئوا من كشمير المحتلة حسب إحصائية هندية عام ١٩٨١م (٤).

واستنادا إلى مبدأ التقسيم كان على مهراجا (حاكم) كشمير الانضمام إلى الباكستان بدون تردد، استنادا إلى الموقع الجغرافي والعوامل الاقتصادية والإستراتيجية(٥). فضلا عن ذلك فان غالبية السكان كانت تطالب بالانضمام إلى الباكستان.

مارس مهراجا كشمير دورا مزدوجا، إذ كان يدعم الشعب الكشميري والباكستاني، ويظهر لهما مناصرته لقضية توحيد الباكستان، وفي الوقت نفسه كان يشارك زعماء (حزب المؤتمر الوطني الهندي) والبريطانيين في حياكة خيوط مؤامرة لضم كشمير الى الهند، و اقترح رئيس وزراء كشمير عقد اتفاق مع الهند لإبقاء الأوضاع كما كانت عليه(٦).

وبموجب هذه الاتفاقية وافقت الباكستان في ١٥ آب١٩٤٧ على ما عرف بـ(الاتفاقية التجميدية)،غير ان الخطوات العملية التي أتخذتها الهند كانت تمهد لضم كشمير، على الرغم من ان الباكستان مثلتها دبلوماسياً وعملت على ربطها اقتصادياً حيث كانت تدير سكة الحديد التابعة لحكومة المهراجا وكذلك خدمات البريد، وقد وقفت الهند بوجه تلك التوجهات الباكستانية مدعية أن الأمر يحتاج للتفاوض مع المسؤولين في الإمارة، متهربة بذلك من تنفيذ شروط هذه الاتفاقيةالتجميدية ووضعها موضع التطبيق نهائيا(٧).

حاول المهراجا من جانبه نزع سلاح المسلمين وتجريدهم منه، فطلب منهم في تموز ١٩٤٧م تسليم ما بحوزتهم من سلاح، كما تم نزع السلاح من أفراد الجيش والشرطة المسلمين،وأطلق حرية العمل مع المنظمات الهندوسية، واتخذت الهند من مقاطعة جامونقطة انطلاق لتموين الهندوس وضرب المسلمين (٨).

وفي الخامس عشر من آب ١٩٤٧م وقعت صدامات عنيفة بين المسلمين وقوات المهراجا تسببت بسقوط عدد كبير من المسلمين بين قتيل وجريح، وتدهورت الحالة الامنية في كشمير، وأدت تطورات الأحداث إلى طلب المهراجا من الحكومة الهندية

تقديم المساعدة العسكرية له(٩). بالفعل دخلت القوات الهندية أراضي كشمير، فاحتجت الباكستان على ذلك، ولم تقبل بانضمام كشمير إلى الهند بموجب الاتفاقية الموقعة بين باكستان والإمارة لإبقاء الوضع على ما هو عليه، ولأن هذه الاتفاقية تشكل مانعا قانونيا امام مقدرة الحاكم على تغيير الوضع من جانب واحد(١٠).

وجرت اتصالات ومراسلات عديدة بين الهند والباكستان لحل الأزمة الناجمة عن دخول القوات الهندية إلى الأراضي الكشميرية، إلا انها لم تتمخض عنها حل عادل لأن الهند كانت

ماضية في سياستها الرامية لدمج الإمارة وانهاء الوجود الاسلامي (١١). وهكذا ظهر الصراع الهندي ـ الباكستاني حول كشمير، والذي ما زالت فصوله مستمرة حتى وقتنا الحاضر.

تطورات الصراع العسكري الباكستاني ـ الهندي حول كشمير:

سعت الباكستان ومنذ المراحل الأولى للنزاع مع الهند على حلّ الأمور حلا سلميا من خلال التعاون مع حكومتي الهند وإمارة كشمير، إلا أن كلتا الحكومتين الأخيرتين رفضتا ذلك، فكلفت الحاكم البريطاني العام (Montbatin) في الهند للتوسط مع الهند في سبيل إجراء مباحثات بينهما، فتقدمت الحكومه الباكستانية لـ(Montbatin)، مشروع لإنهاء الصراع الهندي ـ الباكستاني تضمن الآتي(١٢):

الانسحاب الكامل للقوات الهندية وقوات رجال القبائل في وقت واحد وبأقصى سرعة ممكنة من أراضي الإمارة.

منح الحاكمين العاملين صلاحيات واسعة من قبل حكومتيهما للعمل على استعادة الأمن والنظام، وإجراء استفتاء فوري تحت ادارتها وإشرافهما معا.

إيقاف القتال ومنح الحاكمين صلاحيات واسعة من قبل حكومتيهما لإصدار بيان مشترك يمنح بموجبه الفريقان المتحاربان مدة قدرت ٤٨ ساعة لوقف إطلاق النار(١٣).

رفض (Montbatin) المبادرة الباكستانيه، فجدد الدعوة الباكستانية لإجراء المباحثات بين الطرفين بعد انتهاء حكم حكومة الطوارئ الهندية (١٤).

اندلعت الآشتباكات مرة أخرى بين القوات الهندية وقوات الحدود الباكستانية ورجال القبائل على حدود البلدين الذين كانوا يؤيدون الباكستان، فحقق الهنود انتصارات متعددة، وشن الجيش الهندي هجوما واسعا على عدد من المواقع الباكستانية، فسيطرت على عدد من المدن الباكستانية الحدودية، بالمقابل شنت الباكستان هجمات متقابلة على القوات الهندية، فأصبحت كشمير بموجب ذلك مقسمة إلى قسمين احتفظت الباكستان بمنطقة فيلغيت وبالتستان وبشريط ضيق من وادي كشمير وبونش وميربور في جامو على حدود البنجاب الغربية، واحتفظت الهند بلاداخ ومناطق واسعة من وادي كشمير وجامو وقسم من بونش(١٥).

وبدلا من تصعيد القتال بين الجانبين أواخر عام ١٩٤٨م كانت هناك مفاوضات بين الجانبين الهندي والباكستاني أدت إلى وقف إطلاق النار الذي أصبح نافذ المفعول في الأول من كانون الثاني عام (١٩٤٨م)(١٦).

وبالمقابل أجرى جواهر لال نهرو (JawahirlalNihroo) رئيس وزراء الهند اتصالات رسمية مع الأمم المتحدة شاكيا لها العدوان الباكستاني على إمارة كشمير وجامو، وأرسل ملخص الشكوى إلى نظيره الباكستاني، إلا انه قبيل تلقيه الرد بعث بالتفاصيل الكاملة إلى الأمم المتحدة بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٤٨م، ونقل ممثل الهند إلى رئيس مجلس الأمن الطلب بعد أيام(١٧)، .بأعتبار المجلس المسؤول عن حل النزاعات الدولية،

وعبر مرحلة طويلة من المداولات في مجلس الأمن امتدت حتى عام ١٩٦٥م عرضت مسألة الصراع الهندي ـ الباكستاني، واستمر الموقف الهندي متردداً في الموافقة على أية صيغة لا تحوي في مضمونها توجيه الآتهام إلى الباكستان لأن الهند كانت ترى أن الباكستان هي المسؤولة عن هذه المشكلة، وأما الموقف الهندي من إجراء الأمم المتحدة الرامي إنزال قوات بين الجانبين الهندي والباكستاني فقد وافقت الهند على هذا العرض لوجود صراع هندي ـــ صيني فأرادت تجميد جبهة باكستان ، في حين رفضت الباكستان العرض الدولي لأنها لم تكن تثق بالموقف الهندي(١٨).

ومن جانبها فقد طالبت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن من

حكومتي الهند والباكستان الامتناع عن إصدار أية بيانات، أو عن فعل أي أعمال يمكن أن تسبب في تفاقم الوضع، كما طالب مجلس الأمن حكومتي البلدين بمناشدة شعبيهما للمساعدة على إيجاد الجو الملائم لإجراء المزيد من المفاوضات(١٩).

إلا أن الدولتين لم تلزما بما طلبه مجلس الأمن، واستمرت صحفهما بتصعيد الموقف المتأزم بين الشعبين، ففي ١٣تموز١٩٥٢م وبمناسبة ذكرى شهداء جامو في أحداث عام ١٩٤٧م عقدت الاجتماعات في كراجي وكتبت المقالات وألقيت الخطب حول العمل على تحرير الإمارة دون الانتظار لسنوات أخرى، والتأكيد على مجلس الامن بضرورة تعيين موعد محدد لإجراء استفتاء يحدد فيه مستقبل إمارتهم(٢٠).

وهكذا ظلت المشكلة قائمة بين الدولتين، فلم يستطع مجلس الأمن أن يحسم الصراع بين الدولتين، وظلت قضية كشمير قضية ملتهبة ترتفع إلى سطح الإحداث حينا، وتنخفض حينا آخر حسب الوضع الدولي ورغبة الدول الكبرى في إثارتها.

وعندما وضعت الأسس العامة للسياسة الخارجية الهندية خلال المرحلة الأولى من الصراع انسجاما مع حركة الشعوب الآسيوية والأفريقية بصورة عامة، وظهر أن الهند كانت قد اتبعت لذلك سياسة قائمة على الحياد في هذا الصراع، وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين وعدم الانضمام إلى الأحلاف، معلنة انها إحدى دول عدم الانحياز وعلى الباكستان أن لا تنضم إلى الأحلاف الدولية أيضا وتترك الشعب الكشميري يحدد موقفه بنفسه(٢١)، إلا أن التدخلات الدولية، لاسيما من قبل الدول الكبرى لم يجعل المشكلة تتجه نحو الحل لأن صراع الدول الكبرى ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة، والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى حال دون ذلك(٢٢). لآن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية عالم الحرب الباردة (٢٢) . وكانت الحروب تقع بالنيابة عن الدول الكبرى في العالم الثالث .

أثر الصراع الدولي على العلاقات الهندية _ الباكستانية

كان للموقع الجغرافي لإمارة كشمير أهمية خاصة ولاسيما في نظر الدول الكبرى التي لها طموح كبير، في السيطرة على هذه المنطقة المهمة والحيوية، وعلى صعيد آخر أضفت عليها أهمية كبيرة وذلك لقربها من الصين ، وضمن منطقة الأحلاف الدولية التي تشترك فيها الباكستان، فضلا عن أنها تمتاز بمواردها الزراعية الغنية المتنوعة، وتعتبر مصدر أساسي مهم من مصادر الثروة المائية لباكستان الغربية، وتعتبر أهم مورد تجاري وسياحي(٢٣).

إنّ التقاء الأهداف الإستراتيجية الأمريكية مع الباكستان نتيجة ارتباط الباكستان بالأحلاف الدولية التي وصفها وزير الخارجية الأمريكية (Jon F.Dalas) بضرورة التوسع في إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية(٢٤)، فأصبحت الباكستان إحدى أهم القواعد ضمن هذه الإستراتيجية الأمريكية، إذ اعتبرت الباكستان وتركيا من أهم المداخل الطبيعية للدخول إلى منطقة القوقاز السوفيتية إلى مناطق النفط في غرب آسيا، لاسيما المملكة العربية السعودية وإيران والعراق(٢٥).

بالمقابل انضمت الباكستان إلى حلف جنوب شرق آسيا ومن ثم إلى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ م كما أعلنت موافقتها على مشروع أيزنهاور(٢٦)، كما وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ١٩٥٩م، ميثاقاً ثنائياً للتعاون بينهما، واستطاعت الباكستان الحصول على معونات عسكرية أمريكية تقدر بأكثر من ٤٠٪ من ميزانيتها، وفاقت كل التصورات المعقولة(٢٦)، كما فاجأت الهند بإقامة قاعدة عسكرية في بيشاور، ومركز اتصالات في المناطق الشمالية من جامو وكشمير، مما أدى إلى معارضة الهند لتلك الأعمال بقوة(٢٧).

إن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الباكستان في صراعها مع الهند بسبب مشكلة كشمير نتيجة العلاقات الوثيقة بين الجانبين، وشهدت المدة من ١٩٥٥م حتى عام ١٩٦٠م انحياز واضحا إلى جانب الباكستان وخاصة في هيأة الأمم المتحدة(٢٨).

إن احتجاج الاتحاد السوفيتي على عقد ميثاق بغداد والذي كان للباكستان دوراً كبيراً ونشاطاً واسعاً ومن أكثر أعضاء الحلف تحمسا، لذلك حذر الاتحاد السوفيتي الباكستان من انجرارها وراء المشاريع العسكرية الأمريكية(٢٩). ولم تكن الصين اقل انتقادا لسياسة الباكستان من الاتحاد السوفيتي، فقد وصفتها بالعدوانية التي تهدد أمن الصين وسلامتها(٣٠).

بالمقابل حاولت بريطانيا أن تضغط على الهند من أجل

الدخول في مفاوضات مع الباكستان لغرض تسوية الخلافات بينهما بشأن مشكلة كشمير ، إلا أن الاجتماعات التي استمرت للمدة بين كانون الأول ١٩٦٢م حتى آذار ١٩٦٣م لم تسفر عن أي تطور ايجابي بخصوص النزاع بينهما ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة من جديد وبشكل أقوى من السابق ولاسيما بعد الاضطرابات الداخلية التي عمت الإمارة في كانون الأول ١٩٦٣م(٣١).

ومن جانب آخر استغل الاتحاد السوفيتي الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال قيامها بحضر تزويد القارة الهندية بالأسلحة على اثر الحرب الباكستانية ـ الهندية عام ١٩٦٥م ، مما أعطى للاتحاد السوفيتي دوراً مهماً في توثيق علاقاته مع الهند وتزويد الهند بمختلف الأسلحة التي يحتاجها من ترسانته العسكرية، واستطاعة إبرام معاهدة صداقة وتعاون في آب ١٩٧١م (٣٢). فجاءت هذه المعاهدة بمثابة التحذير للصين من التدخل فيما لو حدث صراع مستقبلا بين الهند والباكستان بسبب موقع كشمير الاستراتيجي، وباستطاعة الصين التدخل الفعال وبأسرع وقت إلى جانب الهند مستخدمة ثقلها وإمكانياتها العسكرية والاقتصادية، لمجرد وجود أي دلائل لتدخل الصين فيها ، فضلا عن استخدام الاتحاد السوفيتي للفيتو (حق النقض) للحيلولة من إصدار أي قرار من مجلس الأمن ضد الهند(٣٣).

ولم تستطيع الهند أن تكسب إلى جانبها تأييد الأقطار العربية والإسلامية بل وقفت بعض الدول العربية والإسلامية إلى جانب الباكستان في مسألة النزاع حول كشمير(٣٤).

وبالمقابل أدت هذه التأثيرات الباكستانية إلى انسحاب الهند من اجتماع مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الرباط سنة ١٩٦٥م بسبب اعتراض الباكستان على عدم اشتراك الهند في حضور جلسات المؤتمر وإصرارها الشديد على ذلك، مما ادى إلى توتر في العلاقات الهندية ـ العربية، فاستدعت الهند سفرائها في الرباط وكذلك القائم بالأعمال في عمان(٣٥).

ومن جانب آخر أن الباكستان كانت تؤكد أن مشاكلها مع الهند ترتكز على أساس ديني، وان حربها ضدها هو الجهاد ضد الكفر وصراع بين الإسلام والهندوس(٣٦)، فضلا عن ذلك فان مواقف الباكستان تجاه القضايا العربية، لاسيما القضية الفلسطينية قد منحها فرصة اكبر في الحصول على التأييد العربي(٣٧).

على الرغم من علاقات الباكستان بأطراف النظام الإقليمي العربي وما شهدت من تحولات متعاقبة نتيجة اختلاف التوجهات السياسية الداخلية وتباين وتعارض الارتباطات الخارجية، فان هناك ثوابت في المبادئ من جانب الباكستان في التزامها بقضية فلسطين، على أنها قضية إسلامية أكثر من أنها قضية عربية(٣٨).

تجدد النزاع المسلح الهندي_ الباكستاني

تجدد النزاع الهندي الباكستاني في ٥ آب عام١٩٦٠م ، إذ عبرت أعداد كبيرة من المتسللين الباكستانيين الذين يحملون الأسلحة المختلفة والقنابل اليدوية والعبوات الناسفة خط وقف إطلاق النار إلى داخل كشمير. واتجهت القوة الرئيسة نحو العاصمة لقلب نظام الحكم بالقوة والاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس ثوري الذي يطلب المساعدة الفورية من باكستان، وبذلك تتدخل **القوات النظامية الباكستانية في كشمير**(٣٩).

وعندما فشلت خطة الثورة، شنت باكستان هجوما قويا بالمدرعات في الأول من أيلول (١٩٦٥م) على القوات الهندية المتواجدة في الجنوب الغربي لكشمير، ونجح الهجوم الباكستاني في دفع القوات الهندية إلى الخلف داخل الحدود الهندية حوالي (٢٠ ميل)(٤٠).

وبينما كانت المعارك تدور في كشمير بين القوات النظامية الباكستانية، اجتمع مجلس الأمن واتخذ قراراً، في ٢ أيلول١٩٦٥م، دعا فيه حكومتي الهند وباكستان لإيقاف النار فوراً واحترام خط وقف النار وانسحاب جميع الأفراد المسلحين، إلا أن القوات الهندية شنت هجوماً واسع النطاق، وكان الهدف من الهجوم وقف تقدم القوات الباكستانية الناجح في كشمير(٤١).

وانتهزت الصين الفرصة للتدخل في النزاع، وبدأت حرب التهديدات ضد الهند، وعندما ظهر خطر قيام الصين بعمل عسكري ضد الهند، حذرت الولايات المتحدة الأمريكية الصين من أن تهاجم الهند، من دون أن تتعرض للردع الأمريكي(٤٢).

وفي الخامس من تشرين الأول عام ١٩٦٥م اصدر مجلس الأمن قرارا جديداً، معلناً أسفه لعدم تنفيذ قراراته السابقة، ويطلب من حكومتي الهند وباكستان، التعاون في تحقيق وقف

إطلاق النار، والانسحاب السريع للأفراد المسلحين إلى مواقعهم السابقة(٤٣).

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٦٦م بدأت محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة، في مدينة طشقند، في الاتحاد السوفيتي ووقعت اتفاقية طشقند في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦م ولو انها لم تحل مشكلة كشمير، إلا أنها كانت خطوة كبيرة نحو السلام، فقد اتفق على انسحاب قوات الطرفين إلى المواقع التي كانوا يحتلونها، وإعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، ومناقشة مشكلة اللاجئين، ونبذ مبدأ القوة طبقا لميثاق الأمم المتحدة(٤٤).غير ان تلك المباحثات لم تؤد الى انهاء الصراع بين الدولتين.

ولطبيعة موقف الشعب الباكستاني الداعي إلى تحرير عموم كشمير الإسلامية من السيطرة الهندية، جوبهت اتفاقية طشقند برد فعل سلبي من الرأي العام الباكستاني استثمره (ذو الفقار علي بوتو) في قيادة حملة شعبية ضد الرئيس الباكستاني (يحيى خان) شكلت بداية التغيرات السياسية، التي أفضت إلى اضطرابات واسعة وكان الميزان العسكري لصالح الهند، الذي مكنها من تحقيق انتصارات عسكرية على الأرض، غيرت من التفكير الاستراتيجي العسكري الباكستاني وأدخل البلدين في دوامة سباق التسلح، وأسفرت حرب ١٩٧١م، عن انفصال باكستان الشرقية عن الباكستان لتشكيل جمهورية بنغلادش(٤٥).

وفي عام ١٩٧٢م دخل البلدان في مفاوضات سلمية، أسفرت عن توقيع اتفاقية أطلق عليها اتفاقية شملا عام ١٩٧٢م وتنص على اعتبار خط وقف إطلاق النار، الموقع بين الجانبين في ١٧ كانون الأول عام ١٩٧١م، هو خط هدنة بين الدولتين، بموجب هذا الاتفاق، احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية، التي سيطرت عليها بعد حرب عام ١٩٧١م، في كشمير الحرة في حين احتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في كشمير المحتلة(٤٦).

الخاتمة

يتضح مما تقدم من البحث جملة من الحقائق هي:

إن المشكلة الكشميرية هي وليدة السيطرة البريطانية على شبه القارة الهندية.

تشير جميع الدلائل إلى إمكانية انضمام كشمير إلى الباكستان لأن أغلب سكانها مسلمين، ويرغبون الانضمام إلى الباكستان، وليس لكشمير أي طريق يربطها ويصلها بالعالم الخارجي إلا عن طريق الباكستان، كما أن انهار الباكستان تنبع من جامو كشمير، وان الامارة امتداد حيوي لباكستان جغرافيا ، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تربط الباكستان بها، غير أن الهند، على خلاف ذلك ما زالت تتمسك بكشمير وتضطهد شعبها المسلم. وتعتبرها العمق الإستراتيجي الأمني الهام أمام الصين وباكستان.

كان هناك تواطأ بين المهراجا والهند والحاكم البريطاني العام(مونتباتن) (Montbatin) وهنالك وثيقة صادرة عن المهراجا أكدت رغبته بضم الإمارة إلى الهند، وساعدت على ذلك قمع الثورة الشعبية التي اندلعت في تشرين الأول سنة ١٩٤٧م، التي اتخذها الحاكم السياسي لكشميرذريعه لموافقته لضم كشمير الى الهند.

على الرغم من المساعي الدولية التي بذلتها هيأة الأمم المتحدة، إلا إنها لم تتوصل إلى حل جذري للمشكلة بسبب عدم تعمقها في فهم متطلباتها، وابرز هذه المتطلبات هو فسح المجال أمام شعب كشمير لكي يقول كلمة الفصل في خياره الوطني المطلوب.

إنّ الحل الحقيقي للمشكلة الكشميرية، وحسم الصراع الهندي ـ الباكستاني يكمن بالدرجة الأساس في أن يواصل أبناء الإمارة مقاومتهم للسيطرة الهندية، والعمل على كسب الرأي العام العالمي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن قضيتهم لأبناء جلدتهم في العالم، والعمل المتواصل من أجل ممارسة الضغوط على المسؤولين الهنود، لحملهم على إجراء استفتاء شعبي للسكان، لكي يقرروا مصيرهم بإرادتهم دون أي تدخل أجنبي خارجي.

ملحق الخرائط

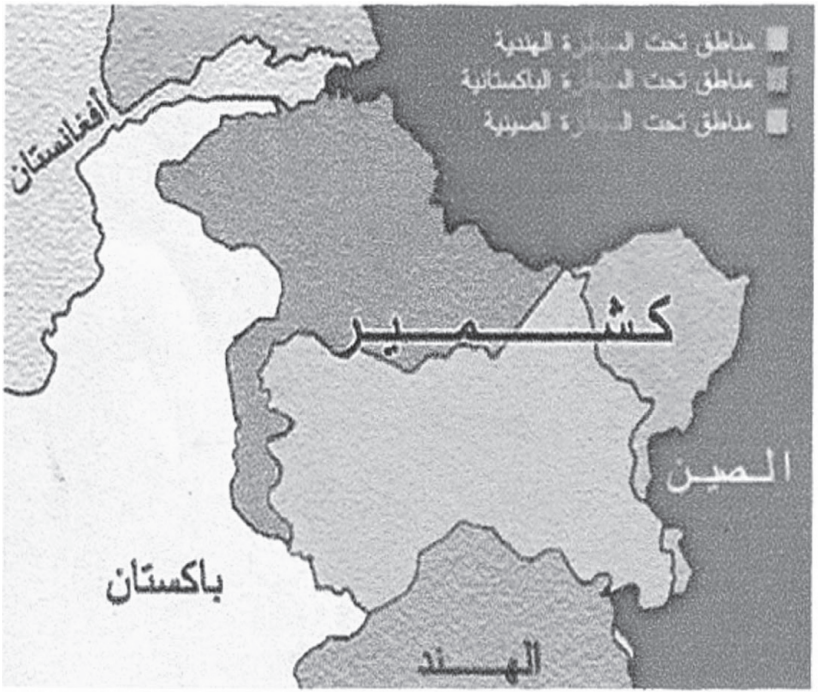

خارطة رقم(١) توضح الموقع الجغرافي لامارة كشمير

المصدر: شبكة المعلومات(الانترنيت) www.islamway.com

خارطة رقم(٢) توضح الموقع الجغرافي لخط اطلاق النار بين الهند والباكستان

المصدر: شبكة المعلومات(الانترنيت) www.islamway.com

خارطة رقم(٣) توضح الموقع الجغرافي لبنغلادش

المصدر: شبكة المعلومات(الانترنيت) www.islamway.com

هوامش البحث

١احمدباقر، باكستان ماضيها وحاضرها، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٦٦.

٢ المصدر نفسه، ص٧١.

٣ P.L. Lakhampal، EssentialDocuments and Notes On Kashmir Dispute، New Delhi، ١٩٧٠، p.٩.

٤ للمزيد من التفاصيل يراجع: إحسان حقي، إمارات الهند، «مجلة العرب»، العدد ٦، بومباي، شعبان ١٣٦٣هـ، ص١٧.

٥ Kashmir Question، Extrats From Sir، Zafralla khan's speech Before the security counil، February ١٩٥٠، p.١٩. New York.

٦ مصطفى احمد شريم، رحلتي في مأساة كشمير، المنصورة، مصر، ١٩٩٣م، ص١٨.

٧ إحسان حقي، المصدر السابق، ص٨٣.

٨ أبو علي المودودي، قضية كشمير المسلمة، ط٢، الكويت، ١٩٨٦م، ص١٩.

٩ سفارة باكستان في بغداد، كشمير تستنجد، ١٩٩٥م، ص١١-١٢.

١٠ المصدر نفسه، ص١٤.

١١ مصطفى احمد شريم، المصدر السابق، ص٢٣.

١٢ الاسترلامب، كشمير متنازع عليه ١٨٤٦-١٩١٠م، ترجمة: سهيل زكار، دمشق، ١٩٩٢م، ص٢٣٩-٢٤٠.

١٣ عزيز بك، كشمير ومستقبل باكستان، بيروت، ١٩٧١م، ص٨٠.

١٤ المصدر نفسه، ص٨٢.

١٥ عبد الحميد الطريحي ومصطفى عطا، باكستان في ماضيها وحاضرها، مصر، د.ت، ص١٠٧-١٠٨.

١٦ هيثم علوان مصطفى العزي، المشكلة الكشميرية والصراع الباكستاني ـ الهندي حولها، ١٩٤٧-١٩٧٢م، أطروحة دكتوراه غيرة منشورة، بغداد، ١٩٩٧م، ص١١٦.

١٧ المصدر نفسه، ص١١٨.

١٨الاسترلامب، المصدر السابق، ص٢٥١.

١٩ محمد فرج محمد، التطور السياسي في الهند والصين ومشكلة الحدود، مصر، د.ت، ص٣٠-٣١.

٢٠ هيثم علوان، المصدر السابق، ص١٦١.

٢١ محمد عبد الفتاح ابراهيم، الهند الشقيقة، مصر، ١٩٦٠م، ص٩٥-٩٦.

٢٢ المصدر نفسه، ص٩٧.

٢٣ ينظر: محمد حسنين هيكل، احاديث في آسيا، لبنان، ١٩٧٣م، ص٣٣٤.

٢٤ الهيثم الايوبي، قنبلة موقوتة على نهر السند، مجلة الاسبوع العربي، العدد ١٧٥، ١٩٨٠م، ص٢٩.

٢٥ روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٥٩.

٢٦ اسماعيل صبري مقلد، التقارب بين الباكستان والصين، «مجلة السياسة الدولية»، القاهرة، العدد، ١٤، ١٩٦٨م، ص٨٢.

٢٧ المصدر نفسه، ص٨٤.

٢٨ المصدر نفسه، ص٨٦.

٢٩ راشد البراوي، الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتي، القاهرة، ١٩٦٤م، ص١٨٣.

٣٠ المصدر نفسه، ١٨٥.

٣١ هيثم علوان العزي، المصدر السابق، ص١٩٧.

٣٢ أحمد بيسوني، المباراة السياسية والعسكرية لحرب الآسيويين في شبه القارة الهندية، العدد ٢٨، ١٩٧٢، ص١١٨.

٣٣ المصدر نفسه، ص١١٩.

٣٤ كمال المنوفي، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨، ١٩٦٧م، ص٥١.

٣٥ هيثم علوان العزي، المصدر السابق، ص٢١٢.

٣٦ عبد الله سلوم السامرائي، القاديانية والاستعمار الانكليزي، بغداد، ١٩٨١م، ص٢٥٨.

٣٧هيثم علوان العزي، المصدر السابق، ص٢١٣.

٣٨ عزيز بك، باكستان والحرب العربية الاسرائلية، ١٩٧٣م، سلام آباد، ١٩٨٧م، ص٥١.

٣٩ احمد باقر، المصدر السابق، ص٨٢.

٤٠ ابو علي المودودي، المصدر السابق، ص٢٢.

٤١ المصدر نفسه، ص٢٣ـ٢٤.

٤٢ محمد فرج محمد، المصر السابق، ص٣٦.

٤٣ راشد البراوي، المصدر السابق، ص٧٦.

٤٤ المصدر نفسه، ص٧٨.

٤٥ عزيز بك، كشمير ومستقبل باكستان، المصدر السابق، ص٩١.

٤٦ نازلي معوض احمد، اتفاقية شيملا والمصالحة الهندية الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٨، العدد ٣٠، ١٩٧٢م، ص٣٤.